

تسوية الأراضي في شرقي القدس، بوصفها وسيلة لنزع ملكية الفلسطينيين

آذار (مارس) 2022

بعد حوالي العام من متابعة الطريقة التي تروج بها إسرائيل لتسوية الأراضي في شرقي القدس، في إطار القرار الحكومي رقم 3790، نقدّم لكم شرحاً موجزاً حول الإجراءات، وطريقة تطبيقه، وعواقبه، وفقاً لموقف مشروع المونيتور الذي شكلته جمعية "عير عميم" حول الموضوع.

في عام 2018، بعد 51 عاماً من ضمّها لشرقي القدس، شرعت دولة إسرائيل في الترويج لإجراء تسوية الأراضي في الأحياء الفلسطينية الواقعة في شرقي المدينة. وقد خصصت الدولة، في إطار قرارها الحكومي رقم 3790 لغرض "تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتطوير الاقتصادي في شرقي القدس"، مبلغ 50 مليون شيكل لصالح الدفع كما بعملية تسوية الأراضي، بل وحددت تاريخ إتمامه حتى بصورة كاملة حتى سنة 2025. بصورة فورية، أثار هذا القرار، الذي صدر بعد أكثر من خمسة عقود اختارت فيها الدولة، لأسباب سياسية ودبلوماسية، عدم الدفع قدماً بإجراءات تسوية الأراضي في شرقي القدس، الكثير من القلق في أوساط السكان، الذين خشوا من أن هذه الإجراءات ستستخدم لسلب أراضيهم منهم، لصالح الترويج لمصالح الدولة والاستيطان اليهودي في شرقي المدينة.

إن تسوية الحقوق في العقارات، هو إجراء تم إطلاقه بمبادرة من الدولة، وفي إطاره تتم تسوية حقوق ملكية الأراضي وتسجيلها في السجل العقاري ("الطابو"). حيث يشكل التسجيل في إطار إجراء التسوية الطريق لتحديد ملكية الأرض بصورة نهائية، حيث يستحيل، تقريباً، تغيير هذا التحديد بعد استكمال الإجراء. ولذا، فإنّ النشر العلني بشأن إجراء التسوية، والمبادرة إلى دعوة جميع أصحاب المطالب في الأرض إلى تقديم مطالباتهم من أجل إثبات صحتها، هي أمور تشكل شرطاً أساسياً لإجراء التسوية. ولا يهدف هذا الإجراء فقط إلى الدفع قدماً باتجاه التأكد بصورة نهائية بشأن هوية أصحاب الحقوق في الأرض، إذ أنّ مثل هذا التأكد يتيح أيضاً، في المرحلة التالية، الدفع قدماً باتجاه التخطيط الحضري والتطوير الاقتصادي في المنطقة. وفي حين أن الغالبية العظمى من الأراضي في الدولة (فوق 95% من الأراضي) قد تم استكمال إجراءات التسوية بحقها، فإنّ هنالك نحو 90% من الأراضي في شرقي القدس لم يتم استكمال التسوية بشأنها، أو أن هذه التسوية لم يُشرع فيها أصلاً. ويذكر أن الأردنيين الذين حكموا المنطقة بين الأعوام 1948 - 1967 قد بدأوا بإجراءات التسوية في عدة أحياء، إلا أن دولة إسرائيل قد قررت، بعد قيامها بضم شرقي القدس سنة 1967، إلى تجميد أو إلغاء هذه الإجراءات، وهكذا، فقد ظلّ الوضع على حاله حتى صدور القرار بتغيير السياسة في إطار القرار رقم 3790.

كان من الممكن، ظاهرياً، من خلال تضمين موضوع التسوية في القرار بادعاء أنه يهدف "إلى خلق مستقبل أفضل لسكان شرقي المدينة"، الاعتقاد بأن هذا الإجراء كان يهدف لتحقيق مصلحة السكان، الذين سيكون بإمكانهم، أخيراً، ترسيخ حقوقهم في السجل العقاري. إلا أن هذا بعيدٌ عن الواقع، وبالفعل، فقد ثبت خلال السنة الماضية أن مخاوف سكان شرقي القدس كان لها ما يبررها. فطريقة تنفيذ التسوية، إلى جانب الإطار الدستوري القائم، يحيلان الإجراء إلى إجراء يعرض تجمعات فلسطينية كاملة من شرقي المدينة إلى خطر الترحيل.

أظهرت المنشورات الرسمية الصادرة عن وزارة القدس والتراث، وهي الوزارة المؤتمنة على تطبيق القرار رقم 3790، خلال السنوات الثلاث الأولى من تطبيق القرار، بأنه لم يتم إحراز تقدم كبير في الترويج لإجراءات تسوية الأراضي في شرقي القدس. وعلى العكس من هذا الانطباع، فقد تكتشف في أيار (مايو) 2021، في إطار متابعة عير عميم، بأن تسوية الأراضي في منطقة أم هارون الواقعة في حي الشبخ جراح قد تم استكمالها بسرعة استثنائية، تمّ فيها تسجيل الحقوق في المكان على أسماء يهود كانوا قد امتلكوا هذه الأرض قبل سنة 1948. وقد تم استكمال عملية التسوية من دون أن ينفذ موظف التسوية، المؤتمن على إجراء العملية، التزامه المتمثل بإبلاغ العائلات الفلسطينية الـ 45 التي تسكن في المنطقة، بشأن إجراء التسوية، وهكذا، فقد حال بين هذه العائلات وبين قدرتها على الدفاع عن حقوقها في الأرض. لقد تم إخفاء عملية الدفع بالتسوية عن السكان على الأرض، وعن أي جهة أخرى كان بإمكانها إحاطة السكان بما يحدث تحت أقدامهم.

خلال الأشهر التي مرّت منذ ذلك الحين، تم اكتشاف المزيد فالمزيد من المناطق التي يتم فيها الدفع بالتسوية من دون أن يعرف أصحاب المصلحة الفلسطينيين القاطنين على تلك الأراضي، أو الإدارات المجتمعية في الأحياء المستهدفة، بالأمر.

إن غياب الشفافية ليس مقتصرًا على السكان وحدهم. إذ قوبل الطلب المستند لقانون حرية المعلومات الذي تقدمت به جمعية عير عميم لموظف التسوية، بإجابة جزئية فحسب، وقد استغرق الأمر وقتاً استثنائياً ليتم الأمر، في فترة تمّ خلالها رفض طلب الجمعية للاطلاع على خرائط التسوية، بذريعة عدم متابعة موظف التسوية لمسألة إعلام السكان بالأمر. ومؤخراً، في كراس العمل الذي نشرته وزارة القدس والتراث لتلخيص ثلاثة سنوات من تطبيق القرار، ورد بأن هنالك 158 كتلة أرض في شرقي المدينة في طور التسوية، لكن لا يوجد أي تفصيل كافي يسرد هذه الكتل. يمكن الاطلاع على مسح جزئي للكتل الخاضعة لإجراء التسوية في خريطة متابعة الأراضي الخاضعة لإجراء التسوية، التي جهّزتها جمعية "بكموم- مخططون من أجل حقوق التخطيط" على أساس معلومات تمّ جمعها بالتعاون مع "عير عميم".

علاوة على ما تقدّم، فإن القواعد التي توجّه عمل موظف التسوية في اختياره للمناطق التي تجرى فيها عملية تسوية الحقوق في الأراضي ليست شفافة أو علنية. إن إلقاء نظرة على الأماكن التي شرع فيها بإجراء التسوية، يشير إلى المنطق الذي يوجّه الشروع في الإجراء: إذ يتم الدفع باتجاه التسوية، غالباً، في المناطق التي لدى الدولة والمستوطنين مصالح فيها، وعلى ما يبدو أيضاً، قدرة على إثبات حقوقهم فيها إبان إجراء التسوية. والحديث يدور عن أحياء تشكّل هدفاً لاستيلاء المستوطنين، كالشيخ جراح، والأحياء اليهودية الواقعة خارج الخط الأخضر، كالثلة الفرنسية، إلى جانب المخططات الثلاث الأكبر لبناء مستوطنات جديدة في شرقي القدس: عطروت، جفعات همتوس، وجفعات هشاكيد.

يضاف إلى هذا الاتجاه الجديد، أن الصندوق القومي اليهودي قد قرر منذ نحو ستة شهور الدفع باتجاه خطوة واسعة النطاق لتسجيل أراض كانت تملكها قبل سنة 1948 باسم الصندوق، وهي الآن تدار من قبل الوصي العام. تشمل هذه الأراضي على أقل تقدير ما مساحته 2500 دونماً من الأراضي في شرقي القدس، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع شديد التطرف في أعداد الفلسطينيين الذين سيواجهون دعاوى الإخلاء.

هنالك مشكلة أخرى تواجه الفلسطينيين في شرقي القدس، تتعلق باحتمال تطبيق قانون أملاك الغائبين أثناء النظر في تسلسل ملكية العقارات، من قبل موظف التسوية. فمسألة تطبيق القانون خلال إجراءات تسوية الأراضي في شرقي القدس لم يتم توضيحها بصورة كاملة، إلا أن السكان على علم أنه إن تم تطبيق الأمر، فإن الأمر من شأنه الإضرار بحقوقهم. والسبب هو أنه من الكافي في أية مرحلة من مراحل تسلسل ملكية أحد العقارات، أن تنطبق معايير "غائب" بحسب القانون، على أحد المالكين (وهو أمر ينطبق على الكثيرين من سكان شرقي القدس) لكي تعرّض المشاركة في إجراء التسوية السكان أنفسهم لخطر تسجيل كل، أو جزء من، الأرض التي يطالبون بحقوقهم فيها، في نهاية المطاف، باسم حارس أملاك الغائبين. ومن ناحية أخرى، لا يمكن للسكان اختيار عدم المشاركة في الإجراء بسبب هذه المخاوف، فموجب قانون الحقوق العقارية، سيتم تسجيل الأرض التي لا توجد مطالبات بشأنها، في إجراءات التسوية، بوصفها أراضي دولة.

في نهاية المطاف. يعاني سكان شرقي القدس من مصاعب موضوعية أثناء تقديمهم الوثائق المطلوبة لإثبات تسلسل الملكية في إطار إجراء التسوية، ففي الكثير من الأحيان، تكون الوثائق المطلوبة موجودة إما في الأردن أو تركيا، وهاتان الدولتان لا تتعاونان مع الإجراءات الإسرائيلية، وبذا فمن الصعب، بل ومن المستحيل، تحصيل هذه الوثائق. إن إجراء تسوية أرض توجد وثائق من شأنها أن تثبت حقوقاً في عقار، من دون أن يمكن الحصول على هذه الوثائق، يفتح المجال أمام مصاعب مستقبلية بشأن التسوية، كما يثير مشاكل لكل من السلطات الإسرائيلية والسكان الفلسطينيين الذين يطالبون بحقوق في الأرض.

طالما استمرت عملية التسوية بالطريقة التي بدأت فيها، مع التحيز الواضح لمصالح الدولة والجمعيات الاستيطانية في الأراضي، بدلاً من الترويج لإجراء منصف، وفي ظل الغياب المفرط للشفافية والعلنية، وغياب الترويج للتعاون مع السكان. حيث يراكم القانون أو الواقع المصاعب أمامهم في إثبات حقوقهم، وكل ذلك إلى جانب الزيادة الكبيرة في مساحة الأرض التي سيتم إجراء عملية تسوية بحقها في مثل هكذا ظروف، ليس فقط خطيئة ضد المنطق الكامن في قلب القرار الحكومي، التي يروج القرار بذريعتته، بل إنه يؤدي إلى موجة من طرد العائلات الفلسطينية من منازلها بواسطة دعوى الإخلاء. ويضاف الآن، إلى جانب إجراءات الإخلاء الجارية على قدم وساق في كل من الشيخ جراح وبطن الهوى في سلوان، إجراء تسوية الأراضي الذي تستخدمه إسرائيل اليوم لاستيلاء يهودي واسع النطاق على أراض يقطن عليها فلسطينيون في الكثير من أحياء شرقي القدس. بناء عليه، يجب وقف إجراء التسوية بالصورة التي يتم فيها اليوم، والحرص، إذا تم الاستمرار بهذا الإجراء رغم كل شيء، على أن يتم الأمر بصورة علنية، وشفافة، ومنصفة، مع وضع مصلحة سكان شرقي المدينة نصب عين الدولة.

لمزيد من التفاصيل: المحامي جال يانوفسكي

مرکز تطوير السياسات لتنفيذ القرار 3790

عير عميم

gaal@ir-amim.org.il